

### التبادل التجاري بين مصر و أفريقيا

تعد إفريقيا مستقبل التجارة في العالم وأحد أهم الأسواق الواعدة والمستقبلية حيث تتنافس الكثير من الدول في الحصول على حصة سوقية جيدة بتلك الأسواق والحفاظ على ولاء المستهلكين بتلك المناطق. كما أن النهضة الثقافية والعمرانية بتلك الدول تجعل منها سوقاً هاماً ومصدر كبير للطلب على منتجات مواد البناء، الأغذية المصنعة، الصناعات الدوائية والكيمياوية وأيضاً الصناعات الهندسية وغيرها.

ترتبط مصر بعلاقات ثقافية وحضارية وتجارية مع تلك الدول وخاصة من خلال دول الكوميسا والتي تربط مصر بدول الشرق و الجنوب تجارياً وتزيد من تنافسية المنتجات المصرية بتلك الدول.

علي الرغم من ذلك لا تؤدي مصر الدور المنتظر منها وفقاً لمكانتها وعلاقاتها التاريخية بتلك الدول كما يجب.

حيث أن هناك الكثير من الفرص الضائعة التي يمكن لمصر إستغلالها وإستعادة مكانتها التجارية والإقتصادية بتلك الدول و التفوق على منافسيها من الدول الأخرى.

وتختلف القطاعات الواعدة وفقاً لإحتياجات كل منطقة وحجم الطلب على تلك المنتجات ودرجة المنافسة المحلية وقد قامت جمعية المصدرين المصريين- اكسبولينك بتحليل الأداء التجاري لتلك المناطق في مختلف القطاعات لتحديد أهم القطاعات الواعدة بكل منطقة توصلت لما يلي :

المنطقة	أهم القطاعات الواعدة
غرب إفريقيا	المنتجات الدوائية و الطبية ، المفروشات المنزلية ، المنسوجات ، الجلود ، مواد البناء
شرق إفريقيا	الأثاث ، المنتجات الدوائية و الطبية ، المفروشات المنزلية ، المنسوجات ، الجلود ، الغزل والنسيج ، الملابس ، مواد البناء
وسط إفريقيا	مواد البناء، الجلود ، الغزل و النسيج ، الملابس
جنوب إفريقيا	الأغذية المصنعة ، المنتجات الدوائية و الطبية

وسوف نقوم من خلال النشرة في الأعداد القادمة بشرح تفصيلي لكل أسواق أفريقيا كلاً علي حده وشرح السبل والتسهيلات اللوجستية لفتح سبل التصدير إليها.

#### ■ المجلس التصديري للكيمياويات :

ارتفاع صادرات القطاع خلال فترة "يناير- نوفمبر" ٢٠١٧ بنحو ٢٦% عن ذات الفترة، لتسجل ١,٣٢٣ مليار دولار.

#### ■ المجلس التصديري لمواد البناء :

ارتفاع صادرات القطاع خلال فترة "يناير- نوفمبر" ٢٠١٧ بنحو ٤,٥% عن ذات الفترة، لتسجل ٤,٦٢٣ مليار دولار.

#### ■ المجلس التصديري للصناعات الهندسية :

ارتفاع حجم صادرات القطاع خلال الفترة "يناير- أكتوبر" ٢٠١٧ بنحو ٦% لتبلغ ٢,٠٨ مليار دولار.

#### ■ المجلس التصديري للغزل والمنسوجات :

ارتفاع صادرات القطاع خلال الفترة "يناير - نوفمبر" ٢٠١٧ بنحو ٤,٦% لتبلغ خلال ١١ شهراً ٧٤٩ مليون دولار.

#### ■ المجلس التصديري للحاصلات الزراعية :

ارتفاع قيمة صادرات القطاع خلال الفترة "يناير - نوفمبر" ٢٠١٧ بنحو ٣,٤% لتبلغ ١,٩٩ مليار دولار.

في إطار التعاون الإستراتيجي بين كافة الجهات العاملة في مجال تنمية الصادرات (خاص - عام) تم إنشاء مركز هيئة تنمية الصادرات في مدينة السادس من أكتوبر، حيث يضم فرع لجمعية المصدرين المصريين - أكسبولينك - إلى جانب فروع من الجهات الأخرى وذلك لتقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة للشركات و المصانع المتواجدة في المنطقة الصناعية.

وسوف تكون باكورة أنشطة المركز الجديد هو تنظيم اجتماع تعريفى خاص بأنشطة المركز للشركات و المصانع العاملة في مجالات الحاصلات الزراعية و الصناعات الغذائية و ذلك يوم الأثنين الموافق ٢٢ يناير ٢٠١٨ .

لمزيد من المعلومات بخصوص فرع مدينة السادس من أكتوبر، برجاء ارسال على البريد الإلكتروني الأتى: [mrushdy@expolink.org](mailto:mrushdy@expolink.org)

### توجه حكومي لدعم التصدير لأفريقيا... وبرامج دعم للمصدرين في عام ٢٠١٨

إن الأسواق الأفريقية تعد التوجه الإستراتيجي للدولة في الوقت الحالي لوجود أكثر من فرصة متاحة للترويج عن الصادرات المصرية، خاصة المنتجات التي يقوم بتصنيعها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والتي تعتبر من المنتجات الهامة التي يزيد عليها الطلب في الأسواق الواعدة. مع الأخذ في الإعتبار بأن إجمالي الصادرات المصرية بصفة عامة لدول أفريقيا أقل بكثير مقارنةً بإجمالي الواردات الى أفريقيا من الأسواق الخارجية الأخرى. وبعد انضمام مصر لإتفاقيات الكوميسا وشرق أفريقيا ودول السادك فرصة قوية لزيادة حجم الصادرات المصرية لأفريقيا وذلك لتطبيق برنامج الإعفاء الجمركي مابين الدول المشتركة في الإتفاقية مما يعطي ميزة تنافسية للصادرات المصرية للتواجد بهذه الأسواق .

وبحسب توجه كلاً من وزارة الصناعة ووزارة الزراعة في آخر تقارير لهم في نهاية عام ٢٠١٧، بأنهم بصدد إطلاق بوابة إلكترونية للصادرات المصرية في يناير الجاري مع وجود خطة لتمويل صادرات ٢٢ شركة بقيمة ٨٤١ مليون جنيه مصري ودعم المشاركة في المعارض الدولية الخارجية لعدد ١٠١ شركة ، وتمويل بعثات للمشتريين الدوليين لإستقطاب عدد ١٠٠٠ شركة مستوردة معظمهم من الدول الأفريقية، كما تقوم بتنظيم ١٠ بعثات ترويجية للخارج في أفريقيا وبعض دول أوروبا.

وفي نفس السياق قد أشارت وزارة الصناعة انها تستهدف وضع مجموعة من برامج دعم الصادرات والتسهيلات الائتمانية التي تتضمن تطوير برامج التأمين في حالات عدم السداد من قبل المستوردين والمشتريين الاجانب، و تفعيل منظومة الدعم لتكاليف الشحن ب ٥٠% لدول أفريقيا وروسيا والدول الاسيوية الحبيسة والأمريكتين.

#### كيف نستفيد تصديرياً في ٢٠١٨

##### بقلم : خالد الميفاتي: رئيس جمعية المصدرين المصريين- اكسبولينك

هناك تحديات كبيرة تواجه الصادرات المصرية خلال ٢٠١٨، والتي تستلزم مزيداً من الآليات التي بدأت بالفعل الدولة في العمل عليها خلال الفترة السابقة، ويتبقى بعض المحاور المحددة التي من شأنها ستكفل نقلة نوعية للصادرات المصرية مستقبلاً.

ولعل أبرز تلك الآليات التي يحتم علي الدولة ممثلة في شقيها العام والخاص التكاتف لتحقيق المستهدف من الصادرات بعد تطبيق تلك المحاور. والتي يأتي علي رأسها ضرورة خلق تمويل طويل الأجل علي ٢٤ شهراً علي الأقل للمراكز اللوجستية المصرية المزمع إقامتها في الخارج سواء كانت في أفريقيا، شرق أوروبا، روسيا و أمريكا اللاتينية، ويأتي هذا من خلال دور حقيقي لوزارة المالية والبنك المركزي، وصندوق تنمية الصادرات وبنك تنمية الصادرات..

ومن ثم تأتي مرحلة أخرى مهمة وهي توفير الدعم لمنظومة الشحن الجوي والبحري، مع توجيه دعم عيني آخر من خلال رحلات جوية لمناطق الدول الحبيسة، مع وجود خريطة للصادرات العالمية لسهولة تسويق نوعيات مختلفة من الصناعات المصرية في أسواق محددة، وتكون ضمانه لإستمرار وجود المنتجات بها من خلال الميزة النسبية و التنافسية للمنتجات المصرية في تلك القطاعات.. مع أستمرار العمل بالآليات المعروفة لدي الجميع والتي تعمل عليها الدولة منذ فترة وهي البعثات التجارية واللقاءات الثنائية، المعارض الداخلية والخارجية، والتمويل لصغار المصدرين، مع الألتزام بجدول محدد وفق مخطط زمني.

وتنتهي تلك المراحل التي من المفترض أن تعمل عليها الدولة، بشقين أولاً : تنمية الدولة المصرية للطرق البرية والنهرية، الجوية و البحرية، لتسهيل عملية النقل بين تلك الدول والتي تأتي علي رأسها منطقة غرب أفريقيا، ثانياً : يستلزم وجود جهة رقابية مثل هيئة الرقابة علي الصادرات و الواردات لفحص المنتجات المصرية قبل تصديرها للخارج لضمان جودة المنتج وفقاً للمعايير و المواصفات الدولية والتي بدورها سوف تقوم بتنمية الصادرات المصرية في المستقبل.

#### وحدة إدارة التصدير

تعتبر وحدة إدارة التصدير من إحدى الوحدات الأساسية بجمعية المصدرين المصريين - اكسبولينك، نظراً لدورها الحيوي والفعال في رفع كفاءة المصدرين والمصنعين المصريين من خلال زيادة نسبة صادراتهم للمنتجات المصرية، و تحقيق نمو ملحوظ ومستدام للصادرات المصرية.

تساند وحدة إدارة التصدير العملية التصديرية من خلال خلق الفرص التصديرية وفتح وتوسيع الأسواق التصديرية و عقد إتفاقيات تصديرية عن طريق ربط المصدرين المصريين بالمستوردين والمستثمرين الأجانب، وأيضاً تقديم عروض تصديرية في كافة المجالات بالعديد من الدول، وكذلك الإشراف والمتابعة للإجراءات التصديرية نيابة عن المصدرين. كذلك تستهدف وحدة إدارة التصدير بجمعية المصدرين المصريين - اكسبولينك فتح الأسواق العالمية المختلفة في العديد من الدول بدءاً بالدول الأفريقية ومن ثم النفاذ لباقي الأسواق العالمية. ومن أهم العوامل المساعدة علي نجاح منظومة عمل جمعية المصدرين المصريين لتحقيق الأهداف عاليه هو التعاون مع مكاتب التمثيل التجاري وهيئة تنمية الصادرات، والعمل بشكل متوازي مع التوجهات الإستراتيجية والتنموية لوزارة التجارة والصناعة و المجالس التصديرية والتي توصي بتركيز الجهود في قطاع الصناعات الكيماوية، الهندسية، مواد البناء، الغزل والمنسوجات وأيضاً الحاصلات الزراعية لخدمة القطاع التصديري للدولة.